

ارتياح شعبي بعدن لبرنامج العودة الإنسانية الطوعية للأفارقة غير الشرعيين

نائب مدير أمن العاصمة عدن: هناك جهود تبذل لإعادة كافة المهاجرين الأفارقة إلى بلدانهم



الحرب وعدم استقرار الأوضاع أدى إلى عدم ضبط المنافذ البحرية والبرية، وهذا بدوره ساعد على دخول الأفارقة غير الشرعيين إلى عدن عن طريق السفن القادمة من القرن الأفريقي وخصوصاً من الصومال وأثيوبيا بطريقة غير قانونية وغير شرعية بحجة عدم استقرار بلدانهم، نتيجة الحروب، فتسرب إلى العاصمة عدن المئات منهم يتسكعون في الشوارع بكل حرية ودون أن تتخذ ضدهم أي إجراءات قانونية خاصة.

وأردف ماطر: "يشكل تواجدهم في العاصمة عدن خطورة كبيرة أولاً من الناحية الأمنية كالسرقة والقتل وحدثت المشكلات المختلفة وعدم الانضباط في التصرفات والسلوكيات السوية، كذلك من الناحية الصحية معظمهم دخلوا العاصمة عدن دون إجراء أي فحوصات طبية تؤكد خلوهم من الأمراض المعدية فكثير من الأمراض التي انتشرت في عدن كانت نتيجة عدوى من هؤلاء الأفارقة".

وتساءل قائلاً: «لا نعلم لماذا هذا الصمت تجاه هذه الظاهرة الخطيرة التي سببت كثيراً من المشكلات المجتمعية؟».

ويرى ماطر أن: «ترحيلهم إلى بلدانهم

يعد خطوة صحيحة من الجهات المعنية وأهمية قصوى للوطن والمواطن، تجنباً لتفشي الأمراض المعدية والتي هم سبب رئيسي في انتشارها وانتشار الجريمة».

وناشد ماطر في ختام حديثه "السلطة المحلية والجهات المعنية في عدن بترحيل كافة الأفارقة غير الشرعيين وإيجاد حلول سريعة حتى يشعر المواطن في عدن بالطمأنينة". مشيراً إلى أنه "على الحكومة والسلطة المحلية والجهات ذات العلاقة في عدن وضع خطط أمنية وخصوصاً في المنافذ البحرية والبرية التي يتوغلون منها ومنعهم من دخول العاصمة عدن وعدم السماح لهم بذلك، حرصاً على سلامة الوطن والمواطن واستقرار الأمن".

وعائلات، ومن الناحية الصحية قد يكونوا مصابين بأمراض وينقلونها إلى عدن وأهلها، ولا توجد محاجر صحية للقادمين من أي دولة ولا يتم فحصهم، ومن الناحية الاقتصادية يسببوا عبئاً على الحكومة والمواطنين بتوفير العمل لهم أو مساعدتهم». وأضاف: «أما الناحية الأخلاقية والدينية قد تظهر حالات اغتصاب وخطف وقتل وضرب وبيع المخدرات للشباب والأطفال وغيرها من الجرائم، ومن حيث السكن لا مأوى لهم ولا سكن إلا بالشوارع والجولات والسواحل والمساجد وأطراف المدينة، وهذا يشوه جمال مدينة السلام والأمان، كما يسبب الخوف للأسر من تواجدهم بهذه الأماكن، وعلى مستوى الأمن فهم يشكلون خطورة كبيرة على الوطن، إذ لا هويات، تكشف معلوماتهم ولا جوازات سفر

المهاجرين الطوعية حتى عودة كافة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين لبلداتهم».

الجدير ذكره أنه تم ترحيل 3750 مهاجراً غير شرعي منذ عام 2018 وحتى عام 2021، ونظراً لجائحة كورونا توقف نقلهم، ويأتي برنامج العودة الطوعية لمساعدة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل للعودة لبلادهم، ويواجه المهاجرون الأفارقة بالعاصمة عدن والمحافظات الأخرى عقبات كبيرة في الحصول على الخدمات الإنسانية والتوظيف الضروريين للبقاء على قيد الحياة في بلد ما زال يعاني آثار وويلات الحرب ويعاني من أكبر أزمة إنسانية.

وتلقت رحلات العودة الإنسانية الطوعية في عام 2021م الدعم من حكومة الولايات المتحدة عبر الخطة الإقليمية للاستجابة للمهاجرين

المخاطر على المهاجرين باليمن بسبب الصراع وجائحة فيروس كورونا المستجد».

وأضافت في تقريرها عن جون ماكيو، نائب رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة قوله: "منذ بداية الجائحة تم دفع المهاجرين باليمن بشكل أكبر إلى الهامش"، مشيراً إلى أنه: «حتى اللحظة من عام 2021م، عاد 597 مهاجراً بشكل طوعي عبر خمس رحلات جوية من عدن إضافة إلى رحلة مساء الثلاثاء 7 سبتمبر والتي حطت في مطار العاصمة الأثيوبية».

عودة طوعية

وفي تصريح خاص أكد العميد أبوبكر أحمد حسين جبر، نائب مدير عام أمن العاصمة عدن، وضع خطة من قبل مكتب منظمة الهجرة الدولية

الأمناء | تقرير / مريم بارحمة:

يتواجد المهاجرون الأفارقة القادمون من القرن الأفريقي بطريقة غير شرعية وغير قانونية، وينتشر بكثرة وعشوائية في الشوارع الرئيسية والفرعية وأحياء العاصمة عدن ومحافظات الجنوب بدون سكن أو مأوى أو عمل.

وضمن برنامج "العودة الإنسانية الطوعية" الذي تديره المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والعودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين من الجنسية الإثيوبية وبالتنسيق والتعاون مع منظمة الهجرة الدولية (IOM) والحكومة الأثيوبية بنقلهم إلى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا. ونظمت منظمة الهجرة الدولية

(IOM) مؤخرًا مغادرة المئات من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين عبر مطار عدن الدولي إلى أديس أبابا، في ثلاث رحلات طوعية، الأولى كانت في 26 أغسطس وغادر 105 مهاجرين، والثانية في 2 سبتمبر وحملت

121 مهاجراً أفريقيا، وفي 7 سبتمبر 2021م غادر بأمان العاصمة عدن 129 مهاجراً أفريقياً، وتعد هذه الرحلة الطوعية الثالثة لنقل حوالي 5000 ألف مهاجر إثيوبي من إجمالي ما يقارب 260 ألف عبروا إلى أراضي البلاد بطرق غير شرعية منذ مطلع عام 2018 حتى عام 2021م.

ونفذ عشرات اللاجئين الأفارقة، في وقت سابق، وقيادات احتجاجية أمام مقر الأمم المتحدة في عدن، للمطالبة بإعادتهم إلى بلدانهم.

وقالت المنظمة عبر موقعها الرسمي في 7 سبتمبر 2021م: "يوجد حوالي 5,000 مهاجر إثيوبي قد تقطعت بهم السبل باليمن وينتظرون فرصتهم للعودة بأمان إلى ديارهم، لا سيما في ظل اشتداد

كيف يشكل الأفارقة خطراً أمنياً ومعيشياً؟

ولماذا الصمت تجاه هذه الظاهرة الخطيرة؟

معهم».

وتؤكد حنبلة أن "الأفارقة يجب أن يرحلوا لبلادهم، وإذا لزم الأمر والحاجة لهم للعمل يدخلوا بطريقة شرعية وبعد الفحص والترتيب لسكنهم، ويجب التدقيق من المنافذ البحرية والبرية التي يتم الدخول عبرها إلى العاصمة عدن، كما يجب على المسؤولين عن الأمن - الداخلية والحزام الأمني وخفر السواحل والجهات المعنية - مراقبة المنافذ البرية والبحرية والتشديد بعدم دخول أي أفريقي أو غيره للبلد، وإذا دخل يقبض عليه ويرحل لموطنه».

صمت

فيما يؤكد الأستاذ محمد محمود ماطر قائلاً: "نظراً لظروف عدن بعد

وحكومة ألمانيا.

خطورة أمنية ومعيشية

ولتسليط الضوء على حول برنامج العودة الإنساني الطوعي للأفارقة غير الشرعيين وأهميته وخطورة تواجدهم في العاصمة عدن على المستوى الأمني والمعيشي، أجرت «الأمناء» عدداً من اللقاءات مع عدد من المواطنين.

وتقول الأستاذة إشراق محمد عبده حنبلة: "بلدنا أساساً فقير ويعاني الولايات من الحروب وانعدام الخدمات الأساسية والهامة، وبالتالي وجود الأفارقة غير الشرعيين يمثل خطورة كبيرة جداً للوطن والمواطنين، خصوصاً أن الأفارقة القادمين من بلدانهم شباباً وليسوا أسراً

(IOM) لنقل 6 ألفاً من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين عبر مطار عدن الدولي إلى العاصمة الأثيوبية بالتعاون والتنسيق مع الحكومتين اليمنية والأثيوبية.

وأفاد أنه: "سيتم عودة كافة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في العاصمة عدن طوعياً عبر مكتب الهجرة الدولية (IOM)".

وأوضح نائب مدير أمن عدن بأن "المنظمة تقدم للمهاجرين مساعدات لتغطية نفقات تواجدهم في عدن حتى استكمال الإجراءات اللازمة لعودتهم لبلادهم". مشيراً بأنه سيغادر مطار عدن ما يقارب 250 مهاجراً من الأفارقة غير الشرعيين إلى أديس أبابا على متن رحلتين أسبوعياً، وستواصل عملية مغادرة